



بيان توضيحي

عمدت عدد من وسائل الإعلام المحلية إلى زج إسم شركة أرض الوطن ومساهميها وأعضاء مجلس إدارتها - عن قصد وسوء نية- في قضايا فساد وأخبار مذبذبة بشكل فضائحي بهدف إستثارة الرأي العام والنيل من سمعة كل من الشركة ومتولّي إدارتها لغايات في نفس يعقوب. وعليه، ومنعاً لمحاولات البعض الإصطياد بالماء العكر وإستغلال الشائعات لتنفيذ مآربه، يهّم شركة أرض الوطن ومجلس ادارتها ومساهميها توضيح التالي للرأي العام اللبناني والعراقي:

بادئ ذي بدء تؤكّد الشركة أنّ لا علاقة لها بأي شكل من الأشكال بشركة غلوب ميد لا من قريب ولا من بعيد.

فشركة أرض الوطن هي شركة عراقية للتأمين قائمة ومسجلة منذ العام ٢٠١٠ وقد إستحصلت على كافة الرخص القانونية اللازمة لمزاولة نشاطها وتقديم خدمات التأمين في الجمهورية العراقية وفق ما تقتضيه القوانين والأنظمة المعمول بها.

من ضمن الخدمات التأمينية التي تقدّمها الشركة، التأمين الصحي الجماعي الذي تستفيد منه الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة وفق أحكام قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠١٥ رقم الجدول /٦,٦/ والتي تقرّ "الزام الوزارات والدوائر الحكومية وشركات القطاع العام والخاص على انشاء عقود تأمين وتأمين صحي لموظفيها.



إسوةً بمعظم الوزارات، طلبت وزارة التربية العراقية من شركات التأمين المحلية التقدم بعروضها لغرض تقديم خدمة التأمين الجماعي للعاملين فيها ليُصار إلى التعاقد مع الشركة التي تتقدم بأفضل عرض.

وبالفعل،

تقدّمت الشركة بعرضها بالتعاون والشراكة مع شركة التأمين العراقيه التابعة لوزارة المالية .

بعد مرور سنتين ونصف وتعاقب ثلاث وزراء على وزارة التربية رست المناقصة على العرض المقدم من قبل تحالف الشركة وشركة التأمين العراقية كونه العرض الافضل والارخص ويتضمن تقديمات غير مسبوقة تشمل على سبيل المثال لا الحصر التقديمات التالية:

-تأمين على الحياة: شامل ومن ضمنه تغطية الوفيات الطبيعية او الناتجة عن حوادث اعتيادية او ضحايا الاعمال الارهابية.

-تأمين صحي: يشمل العمليات الجراحية الكبرى وغير الكبرى والاشعة والفحوصات والتحاليل والامراض السرطانية والادوية داخل وخارج العراق.

-غطاء العجز: يشمل العجز الكلي والجزئي نتيجة حادث عادي او ارهابي.

-اعانة سنوية دوائية: تدفع نقداً لمرضى السرطان طوال فترة عمله بالوزارة وخلال مدة سريان العقد.

-عمولة ارباح: تقوم الشركة بارجاع نسبة ٢٥٪ من الاقساط عن المنتسبين غير المستفيدين من اي مطالبة تأمينية خلال السنة الأولى.

-غطاء الحريق: يشمل اماكن سكن جميع المنتسبين ويعوض عن الاضرار التي تصيب اي ممتلكات خاصة بالمنتسب المؤمن.



- غطاء السرقة: تقوم الشركة بالتأمين ضد السرقة التي تصيب اي ممتلكات خاصة بالمنتسب المؤمن.
- هدية براءة اختراع: تقوم الشركة بصرف مكافئة لأي منتسب يحوز على براءة اختراع .
- العمرة: تقوم الشركة بتغطية نفقات العمرة ل ٥٠٠ منتسب مؤمن.

وكل ما تقدم من تغطيات بمبلغ سنوي شبه رمزي وقدره ٦٦٠٠٠٠ دينار عراقي (أي ما يوازي /50,76/ دولار أميركي) للمنتسب المؤمن يعاد منه ٢٥٪ لأي منتسب لا يستفيد من بوليصة التأمين.

بناءً على ما تقدم قامت الشركة بتوقيع عقد التأمين الجماعي المتعدد المنافع بالشراكة مع شركة التأمين العراقية العامة لتغطية ٦٢٣٠٠٠ موظف. وقد بدأت الشركة بالفعل بتقديم خدماتها وتحرير المستحقات إلى المستفيدين منها من خلال 26 مكتب منتشر على طول الأراضي العراقية. وقد قامت الشركة بتنفيذ كامل التزاماتها التعاقدية.

بعد توقيع العقد بمدة ثلاثة اشهر ورد كتاب من ديوان الرقابة المالية يتعارض مع قرار مجلس الوزراء و يلفت نظر الوزارة إلى أن العقد موضوع البحث يجب ان يكون اختياري وليس الزامي للموظف. بناءً عليه، وحفاظاً على مهنية الشركة وسمعتها، إتفقت مع وزارة التربية على فسخ العقد بالتراضي، هذا مع العلم أن الشركة قد نفذت كافة التزاماتها القانونية والعقدية على أكمل وجه. وفعلاً تم فسخ العقد بالإتفاق والتراضي بين الطرفين وتم الغاء كافة مفاعيله .



إن الشركة تؤكد إستمرار عملها في مجال الخدمات التأمينية والحفاظ على الثقة التي تتمتع بها في هذا المجال ضمن الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال، هذا مع الإشارة إلى أن أكثر من 55,000/ شخص يستفيد من خدمات التأمين الصحي الذي تقدمه الشركة إضافةً الى عدد كبير من التأمينات العامة .

لذلك،

جننا بموجب البيان الحاضر عملاً بحق الردّ الممنوح لنا قانوناً، لنضع هذه الحقائق الموثوقة بالمستندات بين أيدي الرأي العام مؤكدين عدم وجود أية علاقة بين الشركة وبين أي سياسي عراقي. وإن الشركة إذ تستنكر الحملة العشواء التي تقودها أياد خفيّة للنيل من سمعتها وتشويه الثقة التي تتمتع بها في مجال الخدمات التأمينية، تحتفظ بحقها بالإدعاء على كل من يقوم بنشر وفبركة الأخبار الكاذبة بحق الشركة التي تنال من الشركة بجرم القدح والذم.



المحامي الدكتور معن زكي كاظم
المستشار القانوني